

Distr.: General
22 August 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثمانون

البند 137 من جدول الأعمال المؤقت *

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال
التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها

التقرير السابع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام 2026

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي التاسع للأمين العام عن مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/80/201). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت برود خطية مؤرخة 7 آب/أغسطس 2025.

2 - ويعرض الأمين العام في تقريره، الذي قُدِّم عملاً بالجزء الرابع عشر من قرار الجمعية العامة 258/79 ألف، معلومات مستكملة عن المشروع منذ صدور التقرير المرحلي السابق (A/79/221)، بما في ذلك عن النفقات الفعلية في 30 حزيران/يونيه 2025، والخطوات المتبقية وخطة التكاليف المحدثة والجدول الزمني للمشروع.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/80/150

220925 030925 25-13472 (A)



ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

التعاون مع الحكومة المضيفة والدول الأعضاء الأخرى، والتبرعات

3 - يشير الأمين العام إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واصلت تقديم معلومات مستكملة بانتظام عن المشروع إلى الدول الأعضاء وطلب التبرعات منها. واستمرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في التواصل مع وزارة خارجية تايلند لالتماس المساعدة والدعم للمشروع. غير أنه لم ترد أي تبرعات إضافية غير التبرعات المبلغ عنها في التقرير المرحلي السابق (A/80/201، الفقرات 20-22). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لا توجد مؤشرات على أن المزيد من بلدان المنطقة سيقدم تبرعات للتجديدات والصيانة في المستقبل. ولم يُستلم الدعم المقدم من الجهات المانحة إلا للحيز المخصص للاجتماعات، أو عقد المؤتمرات أو التعاون، وليس لحيز المكاتب العادي. وعلى غرار النهج المتبع لجذب الجهات المانحة إلى غرف الاجتماعات في الطابق الأرضي، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية السعي إلى الحصول على تبرعات للأماكن المتصلة بمركز الأمم المتحدة للمؤتمرات. وتعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها للدعم المستمر الذي يقدمه البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى للجنة الاقتصادية والاجتماعية ومشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية.

حالة أعمال التشييد والجدول الزمني للمشروع

4 - يشير الأمين العام إلى أن الإنجاز شبه المكتمل لأنشطة التشييد قد تحقق في 30 حزيران/يونيه 2025 مع تسليم الطوابق المتبقية. ويوجد العقد الآن في فترة الضمان والمسؤولية عن عيوب التشييد حتى حزيران/يونيه 2027، التي يجري خلالها وضع الوثائق النهائية والتدريب. ويشير التقرير كذلك إلى أن التأخير لمدة ستة أشهر يعزى إلى التغييرات المتتق عليها في تصميم الطابق الأرضي ونظام الهواء النقي، إضافة إلى التأخير في تسليم المواد والتركيب والتشييد والوضع في الخدمة (المرجع نفسه، الفقرتان 32 و 39).

5 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن العقد ينص على فترة 24 شهراً للمسؤولية عن عيوب التشييد؛ ولذلك، نظراً لأن تاريخ إنجاز التشييد يقع في حزيران/يونيه 2025، انزاحت فترة المسؤولية مع انزياح تاريخ الإنجاز. وفي إطار العقد المبرم بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ومقاول البناء الرئيسي، حُدّدت النسبة المئوية المحتفظ بها كتوقيفات بمقدار 5 في المائة من كل دفعة. وقد نَفّذت التوقيفات في إطار نظام أوموجا عن كل دفعة على حدة وبالتالي جرى تحصيلها بالفعل والاحتفاظ بها في حساب احتياطي خاص، مما يعني أنها سجلت بوصفها "مصرفات" ولكن لم يفرج عنها للمقاول. وعلاوة على ذلك، تضمن العقد خطوات واضحة للإفراج عن التوقيفات (بناءً على طلب خطي مقدم من المقاول) عند إصلاح العيوب التي حددت في إطار شهادة الإنجاز شبه المكتمل بنسبة 2,5 في المائة (50 في المائة من التوقيفات) والإفراج الإضافي عنها بناءً على طلب خطي في تاريخ انتهاء فترة المسؤولية عن العيوب. وأبلغت اللجنة كذلك بأن العقد وجميع تعديلاته قد صيغا بالتشاور الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة لحماية المصلحة القانونية للمنظمة وتقليل مخاطر مطالبة أحد المتعاقدين بالتعويض إلى أدنى حد ممكن. ووفقاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية، فإن المقاول هو الجهة الوحيدة التي يمكنها تقديم المطالبات بالتعويض من خلال عمليات التحكيم في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لأن العقد كان بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والمقاول الرئيسي فقط. وليس هناك مسؤولية مباشرة أو ضمنية بين اللجنة

والمقاولين من الباطن. وعلاوة على ذلك، اعتبرت اللجنة أن مخاطر المطالبات الإضافية من جانب المقاول منخفضة نسبياً، استناداً إلى العوامل التالية: (أ) القيمة الإجمالية للمشروع مقارنة بالتكاليف القانونية المحتملة لعمليات التحكيم؛ (ب) الثقافات التجارية العامة غير الميالة إلى التنازع القضائي في المنطقة؛ (ج) القوة المالية للمقاول التي تمكنه من استيعاب الخسائر المحتملة في المشروع؛ (د) التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقة مع المقاول من خلال سرعة إنجاز الأعمال المتبقية في الفترة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، تقرر أن فترة 24 شهراً للمسؤولية عن العيوب مناسبة، نظراً لأن فترة 12 شهراً اعتبرت غير كافية لظهور العيوب بالنظر إلى نطاق الأعمال الذي يتضمن استبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية والتحصين من الزلازل. وكثيراً ما يتطلب السقف، والواجهة، والأنظمة الكهربائية ونظام إطفاء الحرائق بالرّش الآلي بالمياه، أكثر من 12 شهراً حتى تصبح عيوب الصنعة المحتملة ظاهرة. ولذلك، اختيرت فترة 24 شهراً لتوفير نطاق أوسع للتخفيف من المخاطر وضمان تغطية كافية.

6 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن مشاريع التشييد الرئيسية الكبرى التي أنجزتها الأمم المتحدة مؤخراً في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو المشاريع الجارية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أو مكتب الأمم المتحدة في جنيف، لم تشهد منذ بدايتها حالة من المنازعات أو التحكيم لم يتم حلها. وقد نجمت المطالبات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر الرئيسي عموماً عن أوجه القصور في الإبلاغ عن الأداء وإدارة المشروع التي عانى منها مقاول البناء فيما يتعلق بمقاولي الأشغال الحرفية. وكانت تجربة المطالبات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر الرئيسي غير اعتيادية بالنسبة إلى المنظمة. ووفقاً لدائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، يراقب فريق مشروع التخفيف من مخاطر الزلازل أداء مقاول البناء المتعاقد معه عن كثب، مع إيلاء اهتمام خاص للمطالبات التي تتطوي على مخاطر. وينبغي أن يخفف هذا النهج الصارم في المراقبة بشكل مرضٍ من مخاطر التحكيم في مجال البناء في مشروع التخفيف من مخاطر الزلازل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المشروع حقق الإنجاز شبه المكتمل لأنشطة التشييد في حزيران/يونيه 2025. وتأمل اللجنة أن يرصد الأمين العام عن كثب جميع المشاكل التي حددت خلال فترة المسؤولية عن العيوب وأن يخفف من أثرها، لضمان أن يُسَلَّم المشروع في حدود بارامترات النطاق والتكاليف التي وافقت عليها الجمعية العامة.

تخفيف مخاطر الزلازل

7 - تنذكر اللجنة الاستشارية بالزلازل الذي ضرب وسط ميانمار في 28 آذار/مارس 2025، والذي أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح، وإصابات ودمار واسع النطاق، بما في ذلك في تايلند. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مبنى الأمانة الرئيسي في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية قد شيد في أوائل السبعينيات من القرن الماضي كأحد أوائل المباني الشاهقة في بانكوك قبل استحداث قوانين البناء الشاملة المتعلقة بالزلازل. وفي أعقاب الزلزال الذي ضرب هايتي في عام 2010، أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تقييمات هيكلية، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن الاقتراح المتعلق بمشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/70/356)، الفقرتان 10 و 11). ونظراً لأن عمليات الإصلاح المحددة كانت قد أنجزت بالفعل من خلال مشروع تخفيف مخاطر الزلازل الذي نفذته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وقت وقوع الزلزال في آذار/مارس 2025، لم يكن من الممكن تقدير مستوى

الضرر الذي كان من الممكن أن يحدث دون تلك الأعمال. وأثناء الزلزال، تحركت المباني وفقاً للتصميم. وداخل المباني، كانت هناك حركة واضحة للجدران الداخلية، أدت إلى تشققات سطحية في الطلاء على طول المفاصل وامتدت مع الحواف في الأماكن التي تحركت فيها المواد المختلفة بشكل مختلف. وكانت الأضرار الوحيدة الملحوظة داخل المجمع تتعلق بالمصاعد، حيث تطلبت بعض العجلات المطاطية المستخدمة في توجيه عربات المصاعد في بعض العربات الاستبدال لأنها كانت مهترئة ومضغوطة بما يتجاوز الحدود المسموح بها. وقد استُعيض عن هذه الأصناف في إطار عقد الصيانة، دون أي تكلفة إضافية على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

المعارف المحلية والمواد المستمدة من مصادر محلية

8 - ترد معلومات عن المعارف المحلية والمواد المستمدة من مصادر محلية في تقرير الأمين العام (A/80/201، الفقرتان 25 و 26). وحسبما ورد في التقارير المرحلية الثلاثة السابقة (A/77/330 و A/78/346 و A/79/221)، استقادت اللجنة من الخبرة المحلية لخبرة مجازة مختصة في المواد الخطرة وفريقها من جامعة ماهايدول في تايلند لتوفير الإشراف، والتدريب، والاختبار وإعداد التقارير النهائية فيما يتعلق بإزالة المواد الخطرة والتخلص منها في إطار المرحلة 1 من التشييد. وقد أنجز العمل بنجاح خلال المرحلة 2 من التشييد. وقامت الجهة المعدة للتصميم المقاوم للزلازل، وهي المعهد الآسيوي للتكنولوجيا في بانكوك، بتوفير الخبرة الإقليمية وضمان الامتثال للمعايير الدولية. وبتوجيه منها، أنجزت بنجاح أعمال التعزيزات المقاومة للزلازل المتعلقة بالمرحلتين 1 و 2. وظلت الحكومة المحلية لبانكوك تعمل طوال المرحلة 2، حيث قدمت الدعم ويسرت عمليات التفتيش النهائية وإنجاز المشروع. وتنهو اللجنة الاستشارية بالجهود التي بذلتها اللجنة من أجل إدماج المواد المشتراة من مصادر محلية والمصنعة محلياً، وكذلك العمالة والخبرات المحليتان، والتواصل مع السلطات المحلية. وتأمل اللجنة أن تحدد الأمانة العامة أفضل الممارسات التي ستُدمج في المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة. وتناقش اللجنة الاستعانة بالأوساط الأكاديمية بمزيد من التفصيل في الفقرة 18 أدناه.

ثالثاً - حوكمة المشروع وملاك موظفيه

9 - ترد المعلومات المتعلقة بحوكمة المشروع وملاك موظفيه في تقرير الأمين العام (A/80/201، الفقرات 5-10). ويتألف فريق إدارة ودعم المشروع التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية من 13 موظفاً؛ وكانت الوظائف السبع المتبقية قد ألغيت اعتباراً من 31 تموز/يوليه 2024.

رابعاً - نفقات المشروع وتكاليفه المتوقعة

10 - ترد المعلومات المتعلقة بنفقات المشروع في 30 حزيران/يونيه 2025 في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 61-64، والجدول 4 والمرفقات الثاني والثالث والرابع)، الذي أُشير فيه إلى أن الجمعية العامة خصصت بموجب قراراتها 272/71 ألف و 262/72 ألف و 279/73 ألف و 263/74 ألف و 253/75 ألف و 246/76 ألف و 263/77 ألف و 253/78، مبلغاً مجموعه 41 260 400 دولار للمشروع للفترة 2017-2025، يتألف من مبلغ 5 846 600 دولار في إطار الباب 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ومبلغ 35 413 800 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات

والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية. ويشير الأمين العام إلى أنه لا توجد احتياجات من الموارد في عام 2026، على أساس أحدث خطة تكاليف منقحة.

11 - ويشير تقرير الأمين العام إلى أن هناك تجاوزاً متوقعاً قدره 22 000 دولار في نهاية عام 2025 في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، يقابله بالكامل رصيد غير مستخدم متوقع قدره 22 000 دولار في نهاية عام 2025 في إطار الباب 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه فيما يتعلق بمشاريع التشييد الخمسة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، عُرضت تكاليف إدارة المشروع في إطار الأبواب الإدارية (أي الأبواب 18 و 19 و 22 و 29 دال)، وعُرضت تكاليف موظفي الأمن في إطار الباب 34، في حين عُرضت تكاليف التشييد، بما في ذلك الخدمات المهنية وأتعاب الاستشاريين، في إطار الباب 33.

12 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُؤاخذ الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، بمعلومات مستكملة عن نفقات عام 2025 وعن أرصدة الأموال غير المستخدمة.

خامساً - الدروس المستفادة ومسائل أخرى

13 - ترد معلومات عن عملية الدروس المستفادة في الفقرات 43 إلى 60 من تقرير الأمين العام، بتوجيه من دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في مقر الأمم المتحدة. وتغطي الموضوعات مجموعة من المسائل، من حوكمة المشروع، والتخطيط، وملاك الموظفين وإدارة المخاطر إلى التنسيق مع البلد المضيف.

14 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية قُدِّم مجموعة من الأفكار المتعمقة القيمة التي يمكن تطبيقها في مبادرات الأمم المتحدة الأخرى في مجال التشييد. وتتمثل الدروس والتوصيات الأساسية للمشاريع المستقبلية فيما يلي:

(أ) يدعم تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة ووجود هيكل حوكمة قابل للتكيف الاستمرارية والإدارة الفعالة في مشاريع الأمم المتحدة؛

(ب) يؤدي دمج التخطيط الدينامي فيما يتعلق بالأمور المالية وبالمخاطر منذ بداية العمل إلى تحسين قدرة المشروع على الصمود وقابليته للتكيف؛

(ج) يتحسن تصميم المشروع من جراء دمج المعارف المحلية، وإنشاء منجزات مستهدفة محددة بوضوح والحفاظ على علاقات مستقرة مع المقاولين من الباطن. وتؤدي هندسة القيمة دوراً حيوياً في ضمان التنفيذ الفعال للمشروع؛

(د) تتسم استراتيجيات الشراء المتعددة المراحل بأنها فعالة في مشاريع الأمم المتحدة المعقدة؛

(هـ) يساعد استخدام أدوات التقدير القابلة للتكيف على موازنة ميزانيات المشاريع مع ظروف السوق المتغيرة؛

(و) يعزز إضفاء الطابع الرسمي على عمليات إدارة المخاطر استعداد المشروع واستجابته؛

(ز) يضمن الإدماج المبكر للأفرقة التشغيلية الاستمرارية والاحتفاظ بالمعارف؛

(ح) تعزز المشاركة المبكرة والمستمرة للبلد المضيف المواءمة المحلية ونجاح المشروع.

15 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه عند إنجاز عملية استخلاص الدروس المستفادة بعد الإنجاز شبه المكتمل للمشروع، ستستخدم المدخلات المذكورة أعلاه كأساس لتحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة. ومنذ الوضع الأولي للمبادئ التوجيهية في عام 2016، وآخر تحديث لها، جرى في عام 2021، كانت دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات تخطط للتقّيح التالي لوثيقة المبادئ التوجيهية في عام 2026، بإدماج الدروس المستفادة من المشاريع الجارية والمشاريع التي انتهت العمل فيها حديثاً. وإن تسلمّ اللجنة الاستشارية بالتنوع في حجم مشاريع التشييد المختلفة ودرجة تعقيدها وبيئات التشغيل السائدة فيها، فإنها تأمل أن تستخلص الأمانة العامة جميع الدروس المستفادة وتقيّمها تقييماً نقدياً وتحدد أفضل الممارسات لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة من حيث التكلفة، لإدراجها في تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة، حسب الاقتضاء. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة في سياق التقرير القادم عن تخطيط الاستثمارات الرأسمالية.

التحديات المتعلقة بالموارد البشرية وسياسة المشتريات

16 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التمتست مدخلات متخصصة من مكتب الموارد البشرية، وشعبة خدمات الموارد البشرية وشعبة المشتريات فيما يتعلق بما إذا كان يمكن النظر في إدخال تحسينات إضافية على عمليات الموارد البشرية وعمليات الشراء لدعم تنفيذ مشاريع التشييد. ويُتاح للأمم المتحدة أنواع مختلفة من طرائق الاستقدام عندما يتعلق الأمر بالمشاريع. ويلخص الأمر الإداري الحالي المتعلق بالخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين (ST/AI/2013/4/Rev.1) الطريقة المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين ويتمثل الغرض منه في تقديم المساعدة المؤقتة من أجل الاستجابة بسرعة، ومرونة وفعالية لأولويات المنظمة. ويتاح للكيانات خيار استخدام طريقة التعيين المؤقت، التي تنظمها أحكام القاعدة 4-12 من قواعد النظام الإداري للموظفين والأمر الإداري المتعلق بإدارة التعيينات المؤقتة (ST/AI/2010/4/Rev.2)، كوسيلة لإدارة احتياجاتها من الموظفين على نحو فعال وسريع. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن آخر الوظائف في فريق مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد أُلغيت في تموز/يوليه 2024. وتلاحظ اللجنة أيضاً، من ضمن الدروس المستفادة، أن الإدماج المبكر للأفرقة التشغيلية يضمن الاستمرارية والاحتفاظ بالمعارف. وتأمل اللجنة أن يجري تقييم مقارن بين نهج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المتمثل في إدماج إدارة المشاريع في الأفرقة التشغيلية ونهج المشاريع الأخرى التي كانت تحتفظ بوظائف المشاريع ولكنها واجهت تحديات فيما يتعلق بإنهاء خدمة الموظفين قبل الانتهاء من العمل في المشروع، وأن يُدمج هذا التقييم المقارن في تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة.

17 - وأبلغت اللجنة كذلك بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ توصي، في إطار الفرع المتعلق بالدروس المستفادة، بإيلاء اهتمام كبير لتحديد نطاق معايير التقييم وتعريفها في إطار عملية الشراء. وأوصي بضرورة أن تضمن المشاريع المستقبلية إجراء تحديد متوازن فيما يتعلق بمراحل العمل لتجنب قيام أحد مقدمي العطاءات بتحميل المرحلة الأولى أكثر من طاقتها والمغادرة بعد ذلك قبل المرحلة الثانية. ووفقاً لدائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، يوفر إطار المشتريات الحالي توجيهات بشأن

التماس سلع وخدمات معينة في حالات استثنائية، مثل الحالات التي تحتاج فيها الأمم المتحدة إلى حلول معقدة ومبتكرة لا يمكن تحديدها بالتفصيل الكافي في الوثائق التقنية (مثل مشاريع التشييد). وسيستمر تقاسم الدروس المستفادة المستمدة من مشاريع التشييد في المستقبل مع الخبراء الفنيين في الموارد البشرية، والشؤون القانونية والمشتريات للاستفادة منها عند النظر في أفضل الممارسات والنهج المصممة خصيصاً. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقوم الأمين العام باستعراض وتقييم السياسات الحالية بفعالية على أساس الدروس المستفادة من جميع مشاريع التشييد. وتتطلع اللجنة إلى إدماج النتائج في تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة، وتأمل أن تقدم معلومات مستكملة في سياق التقرير المقبل عن تخطيط الاستثمارات الرأسمالية.

الاستعانة بالأوساط الأكاديمية

18 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الجامعات التي تستعين بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقدم خدمات تقنية متخصصة من مجالات الخبرة لفرادى كلياتها من خلال خدمات تعاقدية مدفوعة الأجر. وقد حددت الخدمات بوضوح، وجرى التعاقد عليها إما عن طريق العطاءات التنافسية أو عن طريق اختيار مقدمي الخدمات الوحيدين في السوق المحلية، مما ضمن تحقيق الحل الأكثر فعالية من حيث التكلفة. وعلى الرغم من تلقي الخدمات شكلياً من المعاهد الأكاديمية، فقد كانت تلك المعاهد في الواقع شركة استشارية متخصصة تقدم خدماتها المحددة مقابل أتعاب محددة. ويمكن النظر في هذا النهج بالنسبة للمشاريع المستقبلية التي تنشأ فيها حاجة إلى خدمات متخصصة مماثلة، شريطة أن تمثل جميع التعاقدات لقواعد الأمم المتحدة للمشتريات، بما في ذلك تعريف واضح للخدمات، والعطاءات التنافسية أو مبررات الاختيار من مصدر وحيد، والتقييم على أساس المؤهلات الفنية والخبرة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تدمج الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتعزيز الاستعانة بالأوساط الأكاديمية المحلية في المشروع في تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة.

التقييم اللاحق للمشروع

19 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقييم اللاحق للتنفيذ هو عملية تحديد مدى نجاح تسليم المشروع. ويمكن أن يشمل التقييم اللاحق للتنفيذ عدة مكونات لتقييم نجاح المشروع، بما في ذلك: (أ) رصد الأداء، لمعرفة مدى نجاح منتج جرى تسليمه في تحقيق أهداف الأداء الأصلية؛ (ب) تقييم لما بعد الإشغال، يجرى من خلال جمع انطباعات الشاغلين عن الأداء الوظيفي للحيز المكتبي المجدد ومستوى الراحة الذي يوفره والرضا العام عنه؛ (ج) استعراض الدروس المستفادة، لتقييم المعارف والخبرات بهدف الاستفادة منها في المشاريع المستقبلية وتحسين تلك المشاريع. وأبلغت اللجنة كذلك بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ستجري تقييماً لما بعد انتهاء المشروع خلال مرحلة الإغلاق، بما في ذلك استعراض لأي دروس مستفادة إضافية، واستكمال تقرير أداء المقاول، وتحديث تقييم المبنى والعمر النافع التشغيلي. وتعتزم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أن تنظم أيضاً استقصاء لما بعد الإشغال في وقت لاحق من عام 2025، بمجرد أن يستقر جميع الموظفين في أماكن عملهم الجديدة بشكل كامل، لضمان الحصول على تعليقات مفيدة وتمثيلية عن الحيز المكتبي الجديد. وإضافة إلى ذلك، بعد سنة كاملة على الأقل من تشغيل المبنى، ستجري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تقييماً لأداء المبنى لتقييم الفوائد المتوقعة من التجديد، وتحديداً التحسينات في الكفاءة في استخدام الطاقة.

كفاءة استخدام الحيز المكاني والخطط المستقبلية

20 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المشروع يعكس، كما هو مبين في الفقرة 4 (ح) من تقرير الأمين العام، مكاسب في استخدام الحيز المكاني بنسبة 20 في المائة تحققت بالفعل، إلى جانب زيادة واضحة في المساحة المستأجرة بين عامي 2022 و 2026. ويبيّن في الجدول رقم 3 من التقرير، أن معظم المساحات المكتسبة قد أُجر بالفعل، مع وجود مساحة تبلغ 600 متر مربع تقريباً متاحة للتأجير الإضافي في عام 2026. وهذا المكان محجوز حالياً بانتظار قرار من مقر الأمم المتحدة بشأن التحركات أو عمليات النقل الممكنة. ويتعلق هدف الكفاءة في استخدام الحيز بنسبة 20 في المائة بإعادة تصميم مخطط الطوابق، حيث تغيّر من التصميم وفق معيار وحدة التفتيش المشتركة لعام 1974 الخاص بالمكاتب المغلقة إلى تصميمات أماكن المكاتب المفتوحة. وهذا لا يؤدي إلى "التكثيف"، ولكن إلى استخدام أكثر كفاءة للحيز وتقليل المناطق الميتة وتقليل المساحات التي لا يوجد فيه حركة أو المساحات السيئة الاستخدام، إلى جانب توفير قدر أكبر من الموارد المشتركة مثل غرف الاجتماعات وحجيرات التدقيق. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية حققت هدفها المتعلق بتحقيق مكاسب في كفاءة استخدام الحيز المكاني وتأمل أن تقدّم في التقارير المقبلة تفاصيل بشأن أي مكاسب أخرى، وكذلك عمليات نقل الموظفين من مراكز العمل الأخرى في المستقبل في سياق مبادرة الأمم المتحدة 80 (انظر [A/79/7/Add.10](#)، الفقرة 11؛ وانظر أيضاً [A/78/7/Add.17](#)، الفقرة 8).

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

21 - ترد توصية الأمين العام بشأن الإجراءات المقترحة أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 66 من تقريره. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقرير.